

تطبيق ضوابط مواجهة كافة الاحتمالات

منهج قائم على تقييم المخاطر لمكافحة الانتشار



دنيس كريب

مكتب الأمن القومي وضبط نقل التكنولوجيا

وزارة التجارة الأمريكية

مارس 2012

لمحة عامة

- سبب وجود ضوابط "كافة الاحتمالات"
- الهدف والأساس الذي تقوم عليه ضوابط كافة الاحتمالات
- تطبيق متطلبات ضوابط كافة الاحتمالات في الولايات المتحدة الأمريكية
- التطبيق من قبل القطاعات والحكومة
- أساليب تقييم المخاطر في ضوابط كافة الاحتمالات
- ضوابط كافة الاحتمالات في الدول الأخرى
- ضوابط كافة الاحتمالات في قرارات مجلس الأمن الدولي

ضوابط كافة الاحتمالات

- تقوم مواد الضبط بناء على الاستخدام النهائي والمستخدم النهائي للمادة بدلاً من أنواع المواد المدرجة في القوائم
- تطبق ضوابط كافة الاحتمالات على جميع أنواع المواد ولكنها تستخدم فقط في التعاملات الفردية التي يكون فيها الاستخدام النهائي أو المستخدم النهائي ذا طبيعة مشبوهة
- يمكن تطبيق ضوابط كافة الاحتمالات خارج نطاق عملية الترخيص المعتادة

سبب وضع ضوابط كافة الاحتمالات

• يسعى العاملون في أنشطة الانتشار باستمرار إلى الحصول على التقنيات والمعدات غير المدرجة في القوائم لأغراض مشبوهة...

- فهي أسهل في شرائها من المواد المدرجة في القوائم
- قد تكون المواد التي يقل مستوى أدائها بشكل بسيط عن المواد الأصلية المدرجة في القوائم بديلاً مقبولاً تماماً
- قد تكون المواد غير المدرجة في القوائم مناسبة لإنتاج المواد المدرجة والتي لا يمكن الحصول عليها بشكل قانوني
- قد يتم تعديل المواد غير المدرجة في القوائم (أو دمجها مع مواد أخرى غير مدرجة) للحصول على قدرات معادلة لتلك التي تمنحها المواد المدرجة في القوائم.

الهدف من ضوابط كافة الاحتمالات

- إيجاد أساس قانوني وتشريعي لمنع صادرات المواد غير المدرجة في الحالات التي يكون فيها سبب للاعتقاد (أو المعرفة) بأن تلك الصادرات قد تساهم في استخدامات تتعلق بأنشطة الانتشار.
- لا تنطبق فقط على المواد غير المدرجة بل على المواد التي تندرج في قوائم نظام واحد فقط، في الحالات التي تسبب فيها مخاوف الانتشار بناء على نظام آخر.
- تطبق على المواد التي تتشابه مع صنف مدرج في القوائم ولكنها أقل من المواصفات الفنية التي تتمتع بها المواد المدرجة.

أساس ضوابط كافة الاحتمالات

- تحتوي توجيهات الأنظمة متعددة الأطراف على شروط توجب فرض ضوابط لمواجهة كافة الاحتمالات
- لدى العديد من الحكومات ضوابطها الخاصة لكافة الاحتمالات كجزء قياسي من النظام العالمي
- العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي والسلطات الدستورية تتضمن ضوابط كافة الاحتمالات
 - قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540، 1737، 1929، الخ
- لا تعتبر ضوابط كافة الاحتمالات حظراً على أي مادة
 - فهي مجرد جهود تنظيمية لمنع صفقات فردية تتضمن مواد تساهم في برامج مشبوهة
- تتضمن الأنظمة متعددة الأطراف كلاً من اتفاقية حظر تكنولوجيا الصواريخ MTCR ومجموعة NSG والمجموعة الأسترالية AG واتفاق واسينار AW

تطبيق متطلبات ضوابط كافة الاحتمالات في الولايات المتحدة الأمريكية

• تشريعات إدارة الصادرات

– سياسة الضبط الجزء 744: بناء على المستخدم النهائي والاستخدام النهائي

- 744.2 القيود على استخدامات نهائية معينة للمواد النووية
- 744.3 القيود على أنظمة الصواريخ المعينة (بما فيها أنظمة الصواريخ الباليستية ومركبات الإطلاق الفضائي وصواريخ السبر) بالإضافة إلى المركبات الجوية غير المأهولة (بما فيها أنظمة الصواريخ العابرة والطائرات بدون طيار بنوعها الموجهة والاستطلاعية)
- 744.4 القيود على استخدامات نهائية محددة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية
- 744.5 قيود على أنشطة محددة للأشخاص الأمريكيين
- قيود أخرى ترتبط بالاستخدام النهائي أو المستخدم النهائي بمن فيهم الإرهابيون والضبط على الاستخدامات العسكرية.

تطبيق متطلبات ضوابط كافة الاحتمالات في الولايات المتحدة الأمريكية

- متطلبات الترخيص القائمة على معرفة المصدر بالاستخدام النهائي و/أو المستخدم النهائي للمادة، أو على معرفة الحكومة بها.
- كونه "يعرف" أو "تم إعلامه"
 - المعرفة: وجود المعرفة أو سبب للمعرفة - القطاع
 - تم إعلامه: من خلال إشعار أو نشرة خاصة - الحكومة
- تتضمن الضوابط على أنشطة الأشخاص الأمريكيين فيما يتجاوز التصدير ، كالتحويل والنقل والشحن

القطاع

- يقوم المصدّر بتقديم طلب الترخيص بناء على المعرفة
- كما يقدم المصدّر طلب الترخيص للتحقق من المستخدم النهائي

القطاع

- الطلبات التي تثير التساؤل يجب دراستها من ناحية اعتبارات ضوابط كافة الاحتمالات التي تفرضها الحكومة
- النموذج العام لضوابط كافة الاحتمالات
 - اعرف عميلك
 - اعرف المنتج
 - تعليمات التسليم

الحكومة

- "يتم إعلام" المصدر
 - بشكل فردي عبر إشعار خاص
 - شفويًا، يتلوه إشعار خطي خلال يومي عمل
 - بإشعار خطي
 - تعديل التشريعات الإدارية للتصدير
 - قائمة بالكيانات المعنية

الحكومة

- مصادر المعلومات
 - المصادر المفتوحة
 - بيانات التجارة
 - الاستهداف
 - النصائح
 - التحقيقات
 - المعلومات السرية
 - الدول الأخرى

تقييم المخاطر في ضوابط التصدير

تسري على كافة الصادرات، وبخاصة تلك المتعلقة بضوابط كافة الاحتمالات

- بهدف تطبيق مسؤوليات الحكومة في منع أنشطة الانتشار وتحديد ما إن كان من الحكمة تصريح تصدير تلك المواد
- تقدم توجيهات الأنظمة متعددة الأطراف أساساً متيناً لتقييم المخاطرة بشكل فعال
- ترتبط بعض مستويات مخاطر الانتشار الكامنة بغالبية عمليات التصدير لسلعة استراتيجية
- "مخاطرة غير مقبولة" من حيث الاستخدام في أو التحويل إلى استخدام نهائي محظور، مما يعتبر معياراً مناسباً في حالات نقل المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

المعايير الأساسية للأنظمة متعددة الأطراف في عملية تقييم المخاطر

- الإمكانيات / الأهداف والأغراض لدى الدولة المتلقية
- دراسة اعتبارات انتشار أسلحة الدمار الشامل لكافة الصادات ضمن السياق الأوسع لمكافحة الانتشار
- أهمية النقل من حيث إمكانية المساهمة في تطوير برامج محظورة (كأسلحة الدمار الشامل أو أنظمة استخدامها أو الأسلحة التقليدية المتطورة)
- تقييم الاستخدام النهائي للشحنة بما في ذلك أية ضمانات ذات علاقة
 - هل يتوافق الاستخدام النهائي المصرح عنه مع الأنشطة المعروفة للمستخدم النهائي؟
 - هل ينسجم الاستخدام النهائي المصرح عنه مع نوع وكمية المواد المطلوبة؟
 - هل تنطبق أية ضمانات عامة أو محددة على المواد؟
- مخاطرة وقوع المواد في أيدي مجموعات إرهابية أو أفراد من الإرهابيين
 - فكر في الروابط التي تجمع المستخدم النهائي بأية مجموعات إرهابية معروفة أو مشبوهة، والروابط التي تجمعها بالدول التي يعرف عنها دعم الإرهاب الدولي.

عوامل المخاطرة الأخرى

أهداف واعتبارات مكافحة الانتشار

برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل وأنظمة استخدامها و/أو التطوير الفعال لتلك البرامج في الدول المستقبلية.

أهمية الشحنة للبرامج المشبوهة

تقييم الاستخدام النهائي المصرح عنه

سريان الاتفاقيات متعددة الأطراف

مخاطر وقوع المواد في أيدي إرهابيين

مخاوف تتعلق بالاستخدام النهائي/المستخدم النهائي

المعلومات الاستخباراتية المثيرة للشكوك

المعلومات المثيرة للشكوك والواردة من حكومة أجنبية

معلومات من السلطات التنفيذية

العلاقات مع كيانات مشبوهة

تقاسم الموقع أو خطوط الإنتاج مع برامج مشبوهة

إشارات الخطر

جهات معينة من المستخدمين النهائيين والمستلمين

التصريح الغامض للاستخدام النهائي

عدم تناسب قدرات المادة مع خط الإنتاج / الاستخدام النهائي المصرح عنه

عدم تلاؤم مستوى التكنولوجيا مع دولة/كيان الاستخدام النهائي

البيع نقداً و/أو الضغوطات الزمنية

كيانات غير معروفة/لم يتم التحقق منها

إلغاء الشروط المعتادة للتركيب أو الصيانة أو التدريب

تواريخ أو مواقع التسليم غير المعتادة

وسائل أو مسارات الشحن غير العادية

المخلص

- يمثل تطبيق صلاحيات ضوابط كافة الاحتمالات ضمن القانون المحلي جانباً هاماً من أية نظام تجاري استراتيجي بمستوى عالمي
- لا يمكن تحقيق الأمن العالمي من قبل حكومة واحدة منفردة، فالأمر يتطلب الشراكة بين الحكومات والقطاعات والتعاون بين الدول العاملة في النظام التجاري العالمي.

الشرائح التوضيحية

أساس ضوابط كافة الاحتمالات

بيان ضوابط كافة الاحتمالات في اتفاقية حظر تكنولوجيا الصواريخ MTCR

- تتعهد الحكومة بأن تكون لديها متطلبات وطنية لضبط الصادرات تحتاج للحصول على تصريح عند نقل المواد غير المدرجة في حال تم إعلام المصدر من قبل السلطات المعنية في الحكومة بأن المواد قد تكون موجهة، بشكل كلي أو جزئي، للاستخدام في جوانب تتعلق بأنظمة استخدام أسلحة الدمار الشامل فيما عدا الطائرات المأهولة
- ”وفي حال كون المصدر يعلم بأن المواد غير المدرجة في القوائم موجهة لاستخدامات تساهم في تلك الأنشطة، بشكل كلي أو جزئي، فإنه يتعهد، وإلى الحد الذي يتماشى مع ضوابط التصدير الوطنية، بإعلام السلطات المشار إليها أعلاه والتي تقوم باتخاذ قرار بما إن كان من المناسب الموافقة على التصدير بموجب صلاحياتها.

تطبيق متطلبات ضوابط كافة الاحتمالات في الولايات المتحدة الأمريكية التشريعات الإدارية

- قيود المادة 744.2 على استخدامات نهائية نووية
 - الرخصة المطلوبة للتصدير أو إعادة التصدير أو النقل في حال كون المصدر يعلم بأن المواد غير الخاضعة للضوابط ستستخدم في:
 - » أنشطة تتعلق بالتفجير النووي
 - » أنشطة نووية غير مضمونة
 - » أنشطة نووية معينة مضمونة وغير مضمونة

تطبيق متطلبات ضوابط كافة الاحتمالات في الولايات المتحدة الأمريكية التشريعات الإدارية

- (بما فيها أنظمة الصواريخ الباليستية ومركبات الإطلاق الفضائي وصواريخ السبر) بالإضافة إلى المركبات الجوية غير المأهولة (بما فيها أنظمة الصواريخ العابرة والطائرات بدون طيار بنوعها الموجهة والاستطلاعية) قيود المادة رقم 744.3 على أنظمة الصواريخ المعينة
 - يحتاج التصدير إلى ترخيص في حال كان المصدر يعلم بأن المادة ستستخدم في:
 - » تصميم أو تطوير أو إنتاج أو استخدام الطائرات غير المأهولة وبمدى يصل إلى 300 كيلومتر في أو من قبل دول محددة.
 - » تصميم أو تطوير أو إنتاج أو استخدام أنظمة الصواريخ أو الطائرات غير المأهولة، وبغض النظر عن مداها، لاستخدام أسلحة الدمار الشامل النووية أو الكيماوية أو البيولوجية
 - » تصميم أو تطوير أو إنتاج أو استخدام أنظمة الصواريخ أو الطائرات غير المأهولة لمدى غير محدد لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

تطبيق متطلبات ضوابط كافة الاحتمالات في الولايات المتحدة الأمريكية التشريعات الإدارية

- قيود المادة 744.4 على استخدامات نهائية معينة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية
 - تكون هناك حاجة للحصول على ترخيص للتصدير أو إعادة التصدير أو النقل في حال كون المصدر يعلم بأن المواد غير الخاضعة للضوابط ستستخدم في:
 - » تصميم أو تطوير أو إنتاج أو تخزين أو استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية في أو من قبل أية جهة أو دولة في العالم.

ضوابط كافة الاحتمالات في الدول الأخرى

• هونغ كونغ

– متطلبات الترخيص على المواد أو التقنيات في حال كون المصدر/المستورد يعلم بكونها موجهة أو يحتمل أن تتوجه للاستخدام في أنشطة تعلق بالأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو الصواريخ القادرة على حمل تلك الأسلحة.

– السلع التي تتضمن المواد الكيماوية والسموم والعوامل الحيوية والمعدات والبرمجيات والمواد ذات العلاقة

ضوابط كافة الاحتمالات في الدول الأخرى

• سنغافورة

– فرض متطلبات الترخيص على السلع غير المدرجة في القوائم في حال تم إعلام الشخص من قبل موظف مسؤول، يعلم أو لديه سبب معقول للشك في كون السلع موجهة أو يحتمل أن توجه لاستخدامها، بشكل كلي أو جزئي، في أو فيما يتعلق بتطوير أو إنتاج أو مناولة أو تشغيل أو صيانة أو تخزين أو تفتيش أو تحديد أو نشر أي من الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو وسائل استخدامها.

ضوابط كافة الاحتمالات في الدول الأخرى

• تايوان

– فرض متطلبات الترخيص على السلع المدرجة في قائمة السلع الحساسة والموجهة للتصدير إلى إيران وكوريا الشمالية

• قائمة السلع الحساسة، للتقنيات الأقل والمواد غير المدرجة في قوائم الأنظمة، ووفقاً للرمز المتخصص، وقد يكون لها استخدامات في أسلحة الدمار الشامل.

– فرض متطلبات الترخيص على كافة البنود الأخرى غير المدرجة في حال الاشتباه بكون الشحنة قد تستخدم في تطوير الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو وسائل استخدامها.

• الشك القائم على وجود تنبيهات الخطر

قرارات مجلس الأمن الدولي وضوابط كافة الاحتمالات

- تتضمن العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي ضوابط كافة الاحتمالات على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية
 - قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1718 (2006)
 - قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1737 (2006)
 - قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747 (2006)
 - قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1874 (2009)
 - قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 (2010)